



Statement of the Republic of Iraq
30th Session of the Commission on Crime Prevention and Criminal
Justice

General *Debate*

Vienna 17-21 May, 2020

By

Ambassador

Baker Fattah HUSSEN

Head of the Iraqi delegation

كلمة جمهورية العراق

أمام

الدورة الثلاثون للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

المناقشات العامة

فيينا

17-21 أيلول 2021

السفير

بكر فتاح حسين

رئيس وفد جمهورية العراق

السيد الرئيس،
السيدات والسادة رؤساء الوفود الموقرين،
الحضور الكريم،

بداية يود وفد جمهورية العراق ان يهنئكم سعادة السفير أليساندرو كورتيز على انتخابكم رئيساً لهذه الدورة، وعلى انتخاب أعضاء المكتب الموقر، ونثمن في الوقت ذاته دور السيدة غادة والي المديرية التنفيذية لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وكذلك السكرتارية في الإعداد لهذا المؤتمر.

ينضم وفد بلادي الى البيان المقدم نيابة عن (مجموعة الدول الـ 77 والصين، مجموعة أسيا -الباسفك).

السيد الرئيس،

تشكل الجريمة عبر الوطنية تهديداً لأمن واستقرار الدول وسلامة الأشخاص والممتلكات، كما تؤثر سلباً على الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، وان العراق، وكأي دولة أخرى، ليس بمنأى عن الآثار السلبية المتأتية من أشكال الجريمة عبر الوطنية كافة، ولا يخفى عن الجميع أن العراق حكومة وشعباً واجها تحديات أمنية جسام، متمثلةً بالهجمات الإرهابية والإجرامية، التي لم يشهدها التاريخ الحديث سابقاً، الأمر الذي يؤكد ان التداخل بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب أصبح واضحاً وملموساً كما تؤكد العديد من وثائق الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

يرى وفد بلادي أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها تشكل أداة أساسية ومرجعاً قانونياً هاماً لمكافحة أشكال الأنشطة الإجرامية. واستكمالاً لهذه الرؤية فقد حرص العراق منذ الانضمام لهذه الاتفاقية بموجب القانون رقم (20) لسنة 2007،

والبروتوكولات الملحقة بها تباعاً، على إقرار العديد من القوانين، وبما ينسجم والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة، حيث ان انشغال العراق بالحرب على الإرهاب لم يثني جهوده في تطوير قوانينه وتشريعاته الوطنية، ولعل من أبرزها قانون مكافحة الإتجار بالبشر لسنة 2012، وقانون مكافحة الإرهاب لسنة 2005، وقانون مكافحة غسيل الاموال لسنة 2015. ونتطلع لإنهاء آثار الحرب على الإرهاب عبر دعم المتضررين، وإعادة جميع النازحين، وجمع الأدلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي في العراق عبر فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة (UNITAD) الخاص بتوثيق جرائم داعش والمشكل بموجب قرار مجلس الأمن المرقم 2379 في 2017. إذ مارست الجماعات الإرهابية أبشع انواع الجرائم بحق المدنيين، وكذلك تدمير المدن والقرى والممتلكات الثقافية. كما أقر البرلمان العراقي مؤخراً "قانون الناجيات الإيزيديات" والذي يعد انتصاراً للضحايا من النساء الإيزيديات اللواتي تعرضن لأبشع الانتهاكات من العصابات الإرهابية.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم الارتباط الوثيق بين مكافحة الفساد ولا سيما عملية استعادة الأموال وصلتها بتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030، حيث يتم وضع العوائق في مسار إعادة تلك الأموال الى الدول المتضررة مما يساهم في إعاقة تخصيصها في موارد مكافحة الجرائم وتحقيق العديد من اهداف التنمية، فضلاً عن تأثير ذلك على حقوق الانسان، وزيادة معدلات الفقر والجريمة بشكل عام، وقد ركز وفد بلادي والعديد من الوفود الصديقة والشقيقة خلال الإعلان السياسي الأخير لمكافحة الفساد على ضرورة معالجة مسائل استرداد الأموال لما لها من أهمية بالغة في توطيد التعاون الدولي وإعادة الحق الى أصحابه الشرعيين وهو من المبادئ الراسخة في العلاقات الدولية.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على أهمية تقديم المساعدة التقنية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، بهدف المساهمة في التصدي للتهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما ندعو المكتب الموقر إلى تكثيف جهوده في توفير المساعدة التقنية، وفقاً للأولويات التي تحددها الدول. بهذا الصدد، تؤكد حكومة بلادي التزامها بالأهداف الواردة في إعلان كيوتو الذي تم تبنيه خلال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، سيما الأهداف المتعلقة ببناء القدرات وتوفير المساعدة تقنية.

ختاماً، يجدد وفد بلادي دعمه للجهود الدولية كافة لمحاربة جميع أشكال الجريمة عبر الوطنية لتعزيز الأمن والسلم الدوليين في المنطقة والعالم. معربين عن دعمنا للرئيس وأعضاء المكتب الموقر لإنجاح أعمال هذه الدورة، وشكراً.